

جمعية الشفافية الكويتية لن تراقب الانتخابات البرلمانية

دأبت جمعية الشفافية الكويتية ومنذ اشهارها في مارس ٢٠٠٦، على مبادرتها لمراقبة كافة انتخابات مجلس الامة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٣ بما فيها الانتخابات التكميلية، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- ١) تعاون المجتمع المدني مع السلطات المختصة للحد من الجرائم الانتخابية وفقا لقوانين الدولة.
 - ٢) ضمان شفافية ونزاهة الانتخابات في جميع مراحلها وفقا للمعايير الدولية، مما يعزز من مصداقية التمثيل النيابي للشعب، ومصداقية الانتخابات الكويتية على المستوى الدولي.
 - ٣) تدريب وتأهيل المجتمع المدني على ثقافة الديمقراطية ونشر الوعي وتعزيز المواطنة في المجتمع.
 - ٤) زيادة ثقافة المساءلة والرقابة المجتمعية على أعمال الأجهزة المعنية بإدارة العملية الانتخابية.
- فكانت الجمعية تصدر خلال مواسم الانتخابات تقارير مراقبة أسبوعية تتضمن رصدًا قانونيًا وفنيا لأداء الأجهزة الحكومية المعنية بإدارة الانتخابات، وتعليقا على أي جرائم انتخابية يرتكبها أي مرشح أو جماعة أو مؤسسة، كما تستضيف مراقبين دوليين للتأكد من نزاهة الانتخابات، ويراقب متطوعوها عن قرب عملية الاقتراع وفرز الأصوات في مختلف المراكز، وتتوج ذلك بإصدار تقرير ختامي فيه تقييم لمجمل العملية الانتخابية ومدى نزاهتها، مع أهم التوصيات لتطوير الديمقراطية الكويتية.

ويمكن تحديد عوامل نجاح رقابة المجتمع المدني للانتخابات بالجوانب التالية:

- ١) إيمان السلطات المختصة بأهمية مراقبة المجتمع المدني للانتخابات.
- ٢) تسهيل مهمة المجتمع المدني للقيام بدوره الرقابي بنجاح.
- ٣) الخبرة الجيدة لدى المجتمع المدني في إدارة الرقابة الأهلية للانتخابات، والتأهيل المناسب للمراقبين على الدور المنوط بهم في أعمال الرقابة الانتخابية.

انطلاقا من ذلك، فإن جمعية الشفافية الكويتية لن تستطيع القيام بمراقبة انتخابات مجلس الأمة في هذا العام ٢٠١٦ كما تم سابقا، لظروف الجمعية بعد اغلاق مقرها وتوقف مواردها المالية، ولطريقة التعامل السلبية معها من جانب الأجهزة الرسمية المعنية، ولمنع الجمعية من استمرار علاقاتها الدولية المعنية بالديمقراطية مثل الأمم المتحدة، والمعنية بالشفافية مثل منظمة الشفافية الدولية، والمعنية بمكافحة الفساد مثل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، لذا سنتكفي الجمعية خلال انتخابات مجلس الأمة الحالية بإصدار تقرير رصد عام بعد ظهور نتائج الانتخابات يتضمن مجموعة من التوصيات فقط.

متمنين نجاح العملية الانتخابية وفقا للقوانين الكويتية والمعايير الدولية لنزاهة الانتخابات.